

لسنة

2007

0

0

7

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني



تحرير

د. محسن محمد صالح



الفصل الثامن

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:



الوضع الاقتصادي في الضفة

الغربية وقطاع غزة

مقدمة

حفل عام 2007 بأحداث ومتغيرات كبيرة طالت كافة مناحي الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد عصفت هذه المتغيرات بكل شيء، فعلى الصعيد الاقتصادي أدى استمرار السياسات الإسرائيلية في إبقاء أهم مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، إلى تراجع أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية وإلى ظهور أزمات ومشاكل اقتصادية شديدة الخطورة واکبت تطور الاقتصاد، والتي استمرت وطأتها مع ارتفاع وتيرة الحصار الإسرائيلي والعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته، وضدّ البنى التحتية لاقتصاده. وتتمثل الأزمة في تضخم معدلات الفقر والبطالة والغلاء وهبوط الاستثمارات وعجز الموازنة المتضخم (1.4 مليار دولار تقريباً في عام 2007)، في ظل عدم توافر مناخ سياسي وأمني مشجعين، بالإضافة إلى الإغلاقات المستمرة وانعدام حرية الحركة للبضائع والأفراد. فكيف يمكن العمل والتطور والنمو بوجود 563 حاجزاً عسكرياً داخل الضفة الغربية، إضافة إلى 185 مستوطنة و480 ألف مستوطن، والجدار الفاصل، عدا عن منع الدخول إلى القدس ومناطق واسعة من غور الأردن، هذا في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فإن الأمور أسوأ بكثير فهناك انهيار شامل لكافة نواحي الحياة جرّاء الإغلاق المفروض عليه منذ منتصف حزيران / يونيو 2007، حيث يعيش 80% من مجموع السكان على المساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات والهيئات الدولية المختلفة.

واستمرت معاناة الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة 2007، نتيجة للخلل في هيكلته، فهو تابع بشكل أساسي للاقتصاد الإسرائيلي، حيث تأتي 86% من وارداته من الكيان الإسرائيلي، في حين يقوم بتصدير 64% من إجمالي صادراته إلى "إسرائيل". وهذه التبعية مفروضة بقوة السلاح وواقع الاحتلال. وعكست التشوهات التي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني نفسها بشكل مباشر على قطاعي الزراعة والصناعة، وعلى الكفاءات الفلسطينية وفي رأس المال البشري. ويعيش الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات والمنح المالية الدولية، وهذه المساعدات بطبيعتها مشروطة وموجهة، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه اليوم، فإن هذا الاقتصاد، وبالتالي الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع سيغوص في أزمة أعمق مما هي عليه الآن.

واتفق معظم المهتمين بالاقتصاد الفلسطيني على أن عام 2007 كان الأشد سوءاً منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، علماً بأن التباين في مستوى التدهور والتراجع في مجمل الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة كان كبيراً مقارنة بالوضع في الضفة الغربية. فقد طال الحصار المشدد المفروض على اقتصاد قطاع غزة وتحديداً منذ حزيران/ يونيو 2007 كل القطاعات الاقتصادية فيه وانعكس على كافة المؤشرات الاقتصادية، وحرّم سكانه من أبسط متطلبات الحياة اليومية، حيث ارتفعت معدلات الفقر والبطالة بشكل غير مسبوق، وانعدم النمو، كنتائج مباشرة للحصار وللواقف السياسية والاقتصادية لمختلف الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، التي أعقبت سيطرة حركة حماس على الأوضاع في قطاع غزة. وأعلن تقرير البنك الدولي أن معدل الفقر تجاوز ما نسبته 67% من السكان في قطاع غزة، في حين تحدثت جهات أخرى عن بلوغه 80%. وفي المقابل، أظهر المجتمع الدولي تعاطفاً مع السلطة في الضفة الغربية، حيث عادت المساعدات الدولية إلى التدفق إليها، فيما وعد مؤتمر باريس للمانحين الذي انعقد في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2007 بتقديم 7.4 مليار دولار كمساعدات ومنح مالية للسلطة الفلسطينية خلال الأعوام الثلاثة اللاحقة.

كما يمكن وسم عام 2007 بسمتين إضافيتين، الأولى تتمثل في الارتفاع غير المسبوق لمستوى الأسعار وبخاصة السلع الأساسية والحيوية، على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع نهاية العام 2006، وهو الأمر الذي يطرح تحديات وتأثيرات مباشرة على القدرات الشرائية للمواطنين، وعلى حجم الطلب على السلع والخدمات والإنتاج بشكل عام. والسمة الثانية تتمثل في تدهور أسعار صرف الدولار مقابل العملات الأخرى، وخاصة الشيكل الإسرائيلي، والذي وصل مستوى تراجعه مع نهاية العام 2007 نحو 8% مقارنة بما كان عليه مع نهاية عام 2006. ويترك هذا التدهور آثاراً متباينة على الأفراد والمنشآت والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. إلا أن استمرار هذا الارتفاع دون وجود سياسات اقتصادية ومالية ونقدية تحد من آثاره السلبية، يلقي بأعباء مواجهة الأزمات المصاحبة لذلك على كاهل الأفراد، سواء داخل الأسر أم المنشآت، وسيؤدي ذلك إلى خسائر اقتصادية كان يمكن التقليل منها في حال كان هناك سياسات ملائمة.

ونظراً لأن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كامل على الاعتبارات السياسية والأمنية للقوى الخارجية وخاصة العائدة للجانب الإسرائيلي، فقد أدى ذلك إلى تقييد فرص تطوره، واعتماده بشكل أكبر على الواردات وخاصة تلك التي تأتي من "إسرائيل"، في الوقت الذي انخفضت فيه صادراته بشكل كبير نتيجة للحصار المفروض عليه، مما أدى إلى ارتفاع العجز التجاري إلى مستويات لم يصلها من قبل.

وعلى اعتبار أن القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بشكل عام، وفي



قطاع غزة على وجه التحديد، يشكل الجزء الأكبر من الاقتصاد الفلسطيني، فهو المحرك الأساسي لعملية التنمية والتطور الاقتصادي، حيث يولد ما يزيد عن 50% من كافة فرص العمل، فقد عملت السلطات الإسرائيلية على الدوام على جعله هدفاً لممارسات الاحتلال التعسفية، الهادفة إلى الحد من قدرة هذا القطاع على النمو والتطور. فقد انخفضت القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص في قطاع غزة من نسبة 76% في عام 2000 إلى ما نسبته 11% بعد فرض الإغلاق الشامل في منتصف شهر حزيران / يونيو 2007.

أولاً: الحسابات القومية

تشير التقديرات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2007، إلى

نمو طفيف في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام 2007، وبنسبة 0.7% عما كان عليه الوضع في عام 2006، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من أربعة مليارات و107 ملايين دولار في العام 2006، إلى أربعة مليارات و135.8 مليون دولار في العام 2007.

وقد حدث تراجع طفيف في بعض الأنشطة الاقتصادية كالصناعة والتعدين، والإنشاءات، والخدمات، بينما ارتفع حجم بعض القطاعات الأخرى مثل الزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين، والوساطة المالية، والإدارة العامة والدفاع.

جدول 8/1: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 2005-2007

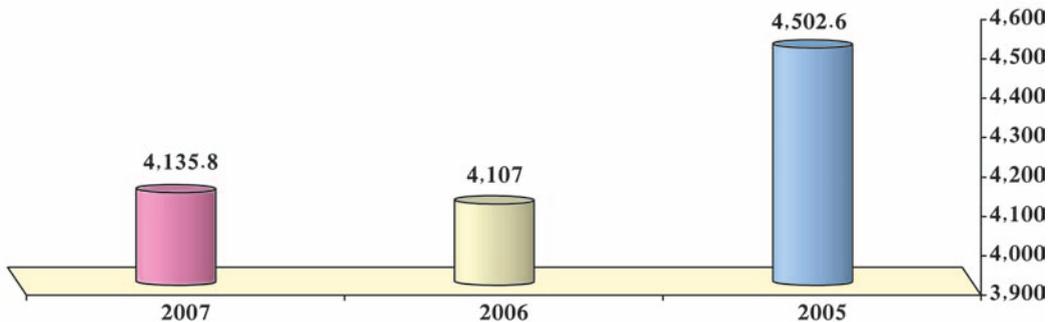
بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (بالمليون دولار)

السنة	2005	2006	*2007
الناتج المحلي الإجمالي	4,502.6	4,107	4,135.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* تقديرات أولية (الإصدار الأول).

الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 2005-2007 (بالمليون دولار)



ثانياً: القطاعات الاقتصادية

طبقاً للتقديرات الأولية المتوفرة عن أداء القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي للعام 2007، فإن التوجه العام أّسم بالإرباك وعدم التوازن بسبب اختلاف الأوضاع وظروف الاحتلال والحصار بين الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصاً في النصف الثاني من السنة؛ إذ تحسنت الأوضاع الاقتصادية نسبياً في الضفة بينما تصاعد الحصار وتزايدت المعاناة في القطاع.

جدول 8/2: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي
2006-2007 بأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (بالمليون دولار)

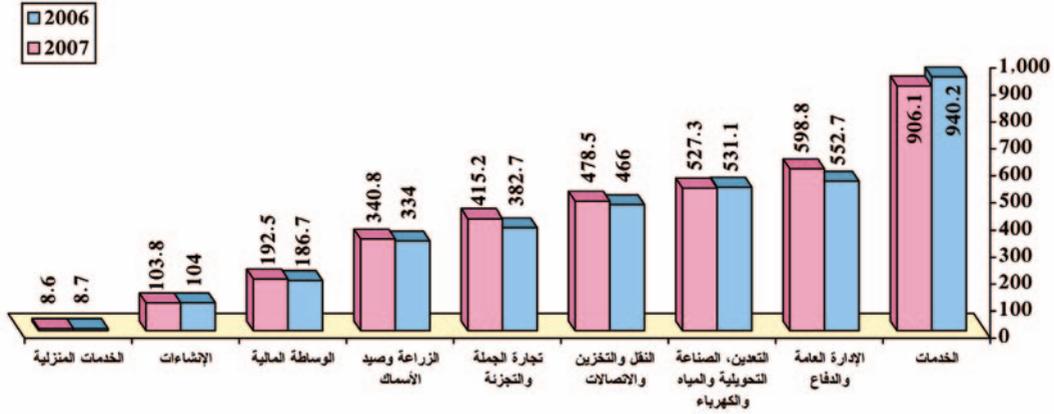
2007*	2006	النشاط الاقتصادي
340.8	334	الزراعة وصيد الأسماك
527.3	531.1	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
21.3	18	- التعدين واستغلال المحاجر
436	444	- الصناعة التحويلية
70	69.1	- إمدادات المياه والكهرباء
103.8	104	الإنشاءات
415.2	382.7	تجارة الجملة والتجزئة
478.5	466	النقل والتخزين والاتصالات
192.5	186.7	الوساطة المالية
906.1	940.2	الخدمات
343.2	447.8	- الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية
43.9	43.6	- أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية
67.8	67	- المطاعم والفنادق
314.8	255.3	- التعليم
136.4	126.5	- الصحة والعمل الاجتماعي
598.8	552.7	الإدارة العامة والدفاع
8.6	8.7	الخدمات المنزلية
-139.8	-138.3	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
284	284.9	زائد: الرسوم الجمركية
420	454.3	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
4,135.8	4,107	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* تقديرات أولية (الإصدار الأول).

الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي

(بالمليون دولار) 2006-2007



1. الزراعة وصيد الأسماك:

يعدّ النشاط الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة من الأنشطة الإنتاجية المهمة، حيث يؤدي القطاع الزراعي دوراً رئيسياً في الاقتصاد الفلسطيني من حيث إسهام الصادرات الزراعية بنصيب مهم في التجارة الخارجية، حيث تسهم بما نسبته 25% من الصادرات الفلسطينية، كما يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الخام والأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتبلغ مساحة الأراضي التي تستغل بالزراعة حوالي 1.8 مليون دونم، منها 91% موجودة في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة، وهي تشكل ما نسبته 30% من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، ويستهلك قطاع الزراعة (حوالي 60% من إجمالي استهلاك المياه) أي ما مجموعه 160 مليون م³ من الماء لأغراض الري والتي تأتي في معظمها من المياه الجوفية.

وتشير التقديرات الأولية المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن إجمالي القيمة المضافة لنشاط الزراعة وصيد الأسماك للعام 2007 قد سجل نمواً عن عام 2006 مقداره 6.8 مليون دولار وبنسبة 2% تقريباً، حيث ارتفع من 334 مليون دولار في العام 2006 إلى 340.8 مليون دولار في العام 2007؛ وبلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 8.2% تقريباً.

2. التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء:

واجه قطاع التعدين والصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من الصعوبات والمشاكل المتعلقة بهيكل الصناعة وأحجامها، وعدم القدرة على إيجاد أسواق جديدة لتصريف منتجاته، بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بنقص التمويل اللازم والتجهيزات واللوازم الصناعية، وافتقاره إلى المواد الخام وإلى عدم الانتظام في استلام المستورد منها، كما يواجه القطاع الصناعي انخفاضاً في نسبة الكفاءة الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى النقص الواضح في مجال الخبرة الفنية والتقنية وغياب التنظيم والتخطيط للقطاع الصناعي. وقد ارتبطت هذه المشاكل والمعوقات بسياسة الاحتلال الإسرائيلي المعنية بمنع أو إعاقة أي تطور أو نمو للقطاع الصناعي في الضفة الغربية وغزة، فقد وصل عدد المصانع والمعامل والورش المتضررة بشكل أو بآخر إلى حوالي 3,900 منشأة صناعية.

ويقدر عدد المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً للمسح الصناعي الذي نفذته وزارة الصناعة عام 1998، بحوالي 13,850 منشأة، الغالبية العظمى منها منشآت صغيرة الحجم وتأخذ طابع الورش الصغيرة. وتشكل الصناعات التحويلية المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت، يليها صناعة التعدين.

وتشير التقديرات الأولية إلى تراجع القيمة المضافة لأنشطة التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 2007، حيث تراجعت من 531.1 مليون دولار في العام 2006 إلى 527.3 مليون دولار في العام 2007، أي بنسبة تراجع قدرها 0.7% تقريباً. وقد شكلت الصناعات التحويلية الجزء الأكبر من هذا القطاع، حيث شكلت ما نسبته 82.7% من إجمالي نشاط التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء لعام 2007. وقد أسهم قطاع التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء بما نسبته 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه.

3. الإنشاءات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات في الضفة الغربية وقطاع غزة تراجعاً طفيفاً في العام 2007، حيث تراجع من 104 ملايين دولار في العام 2006 ليصل إلى 103.8 ملايين دولار في العام 2007 أي بما نسبته 0.2%، مع الإشارة إلى توقف عمل هذا القطاع بعد النصف الثاني من العام 2007 في غزة، وذلك على أثر فرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي الإغلاق الكامل لقطاع غزة وحرمانه من دخول كافة المستلزمات اللازمة لعمل قطاع الإنشاءات، وبالتالي توقف المشاريع الإنشائية فيه، أي أن التراجع الذي حدث في هذا القطاع في قطاع غزة قد تمت تغطيته بشكل رئيسي في الضفة الغربية. وقد وصل إسهام قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2007 إلى ما نسبته 2.5%، وهي النسبة نفسها في السنة التي سبقتها.

4. تجارة الجملة والتجزئة:

تشير التقديرات الأولية المتوفرة إلى نمو القيمة المضافة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2007 بما نسبته 8.5%، حيث ارتفعت قيمته من 382.7 مليون دولار في عام 2006 لتصل إلى ما مجموعه 415.2 مليون دولار في عام 2007. وبلغ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2007 ما نسبته 10%.

5. النقل والتخزين والاتصالات:

اعتماداً على البيانات التقديرية الأولية لعام 2007 فقد أظهر قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة نمواً بلغت نسبته 2.7% حيث ارتفعت قيمته من 466 مليون دولار في عام 2006 لتصل إلى 478.5 مليون دولار في عام 2007، كما ارتفع إسهام هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي من 11.3% عام 2006 إلى 11.6% عام 2007.

6. الوساطة المالية:

تشير التقديرات الأولية إلى نمو القيمة المضافة لنشاط الوساطة المالية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2007 بما نسبته 3.1%، حيث ارتفعت من 186.7 مليون دولار في عام 2006 إلى 192.5 مليون دولار في عام 2007. وبلغ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007 ما نسبته 4.7%.

7. الخدمات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لأنشطة الخدمات المختلفة تراجعاً للسنة الثانية على التوالي خلال عام 2007، فقد تراجع قيمة هذه الأنشطة من 940.2 مليون دولار في عام 2006 إلى ما مجموعه 906.1 ملايين دولار في عام 2007، أي بما نسبته 3.6%، وقد مثل قطاع الخدمات في عام 2007 ما نسبته 21.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة قدرها 22.9% في عام 2006. وبالإشارة إلى الأنشطة المكونة لهذا القطاع فقد احتلت الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية ما نسبته 37.9% من إجمالي هذا النشاط وبقية قدرها 343.2 مليون دولار، تلاها نشاط التعليم بإسهام قدره 314.8 مليون دولار وبنسبة 34.7% من إجمالي نشاط قطاع الخدمات، ومثل قطاع الصحة ما نسبته 15.1% من إجمالي هذا القطاع وبقية مقدارها 136.4 مليون دولار، تلاها قطاع المطاعم والفنادق بقيمة 67.8 مليون دولار وأنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية بقيمة 43.9 مليون دولار.

8. الإدارة العامة والدفاع:

سجلت القيمة المضافة لقطاع الإدارة العامة والدفاع نمواً في عام 2007 عن عام 2006 بنسبة قدرها 8.3% تقريباً، فقد نما هذا القطاع من 552.7 مليون دولار في العام 2006 إلى حوالي 598.8 مليون دولار في العام 2007، وقد زادت نسبة إسهام هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي من 13.5% في عام 2006 إلى 14.5% في عام 2007. ويعتقد بأن الزيادة في قيمة هذا النشاط تعود إلى زيادة المدفوعات الحكومية على شكل رواتب مستحقة لموظفي القطاع العام والأجهزة الأمنية.

يشير الجدول 8/3 إلى التغيير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2005-2007 بالأسعار الثابتة، وذلك حسب ما أظهرته التقديرات الأولية الصادرة

ثالثاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

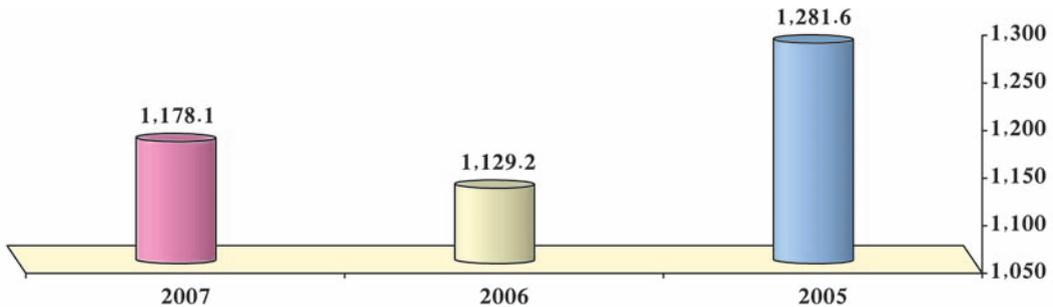
عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فقد سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2007 نمواً بلغت نسبته 4.3%، حيث ارتفع من 1,129.2 دولار في عام 2006 إلى 1,178.1 دولار في عام 2007. ويظهر أن نصيب الفرد في قطاع غزة قد تراجع بسبب الحصار الإسرائيلي الخانق، في الوقت الذي ارتفع فيه نصيب الفرد في الضفة الغربية، وهو ما سبب ارتفاعاً عاماً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكلا المنطقتين.

جدول 8/3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2005-2007
بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (بالدولار)

السنة	2005	2006	*2007
التقدير السنوي	1,281.6	1,129.2	1,178.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* تقديرات أولية (الإصدار الأول).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2005-2007 (بالدولار)



رابعاً: المالية العامة

اتّسم الوضع المالي للسلطة الفلسطينية لسنة 2007، بالإرباك، وقلة البيانات الموثقة، ولم توفر وزارة المالية بياناتها إلا في وقت متأخر. وهو ما اضطر الباحثين للبحث حول الموضوع في الصحافة، ولدى موظفي وزارة المالية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، والمؤسسات الدولية. وتجدر الإشارة إلى الوضع الاستثنائي الذي تشهده مناطق السلطة الفلسطينية منذ منتصف سنة 2007، بوجود الضفة الغربية تحت سيطرة الرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ في رام الله، وبوجود قطاع غزة تحت سيطرة الحكومة المقالة برئاسة إسماعيل هنية. وعلى هذا، فإن أي تحسن في الوضع المالي للسلطة لم ينعكس بالضرورة على كلا المنطقتين؛ ففي الوقت الذي شهدت فيه مناطق الضفة تحسناً نسبياً، فإن المعاناة والحصار ومظاهر الفقر قد زادت في قطاع غزة.

1. الإيرادات العامة:

يتضح من تقرير وزارة المالية حول العمليات المالية للسلطة الفلسطينية، من حيث الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، على الأساس النقدي، خلال سنة 2007 أن إجمالي الإيرادات قد بلغ ملياراً و616 مليون دولار. غير أن الإيرادات المحلية لم تتجاوز 323 مليون دولار من مجمل الإيرادات، منها 202 مليون دولار إيرادات ضريبية. أما معظم الإيرادات فجاءت من إيرادات المقاصة (الناجمة عن عمليات الاستيراد والتصدير الفلسطينية) والتي تحصلها الحكومة الإسرائيلية، والتي بلغ مجموعها ملياراً و318 مليون دولار. لكن إيرادات المقاصة هذه في الحقيقة في سنة 2007 لم تتجاوز 896 مليون دولار حسب بيانات السلطة. أما مبلغ المقاصة المتبقي (422 مليون دولار) فقد تمّ تحصيله من متراكمات سنة 2006 والتي كانت "إسرائيل" قد حجزتها، ومنعت تسليمها للحكومة التي كانت تقودها حماس. وهو ما يعني أن مجموع الإيرادات كان ملياراً و194 مليون دولار إذا ما تمّ حذف متراكمات سنة 2006. وتشير الزيادة الكبيرة في إيرادات السلطة لسنة 2007 بالمقارنة مع سنة 2006 (بملياراً و616 مليون دولار مقابل 676 مليون دولار، أي بنسبة زيادة مقدارها 139.1%) إلى تحسّن العلاقة بين الرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ في رام الله، وبين "إسرائيل" وأمريكا، وذلك إثر إقالة حكومة الوحدة الوطنية التي كانت برئاسة تقودها حماس.

جدول 8/4: تقرير العمليات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس نقدي) 2006-2007 (بالمليون دولار)

2007	2006	البيان
1,616	676	إجمالي صافي الإيرادات
323	396	إجمالي الإيرادات المحلية
202	239	- الإيرادات الضريبية
122	157	- الإيرادات غير الضريبية
1,318	297	إجمالي إيرادات المقاصة
-25	-17	إرجاعات ضريبية (-)
2,567	1,390	إجمالي النفقات وصافي الإقراض
1,369	660	إجمالي الرواتب والأجور
663	393	نفقات غير الأجور*
535	337	صافي الإقراض**
-951	-714	الرصيد
1,012	741	الدعم الخارجي للموازنة
61	27	الرصيد بعد الدعم الخارجي للموازنة
310	281	النفقات التطويرية
-249	-254	الرصيد الكلي (يشمل النفقات التطويرية)
249	254	مصادر تمويل أخرى
78	146	دفعات تحت الحساب من صندوق الاستثمار الفلسطيني
-132	-172	صافي التمويل من البنوك المحلية
310	281	التمويل الخارجي للنفقات التطويرية
0	0	الدين الخارجي
-6	-1	الرصيد المتبقي
ملاحظات		
4.2	4.5	سعر الصرف للدولار، موازنة
4.1	4.46	سعر الصرف للدولار، فعلي (معدل سنوي)

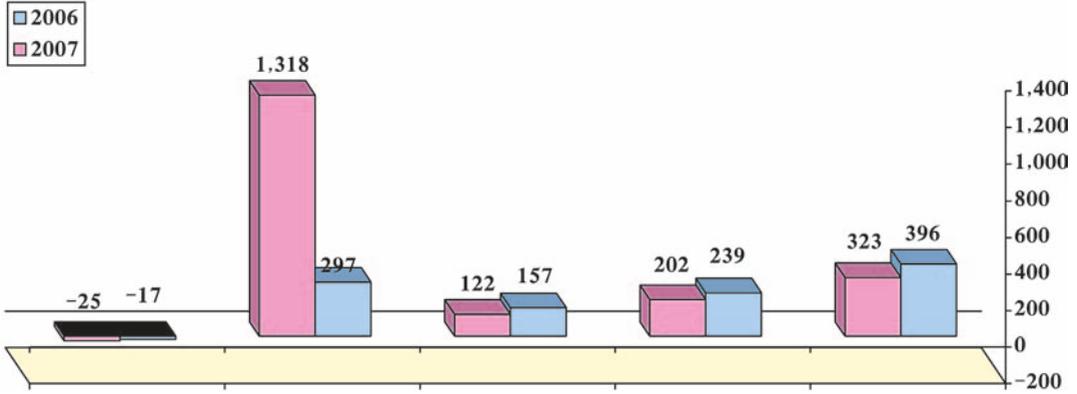
المصدر: وزارة المالية – السلطة الوطنية الفلسطينية.

* تشمل النفقات التطويرية البسيطة الممولة محلياً.

** يشمل تحويلات خاصة بتسويق منتج البترول.



إيرادات السلطة الفلسطينية 2006-2007 (بالمليون دولار)



2. النفقات العامة:

يشير تقرير وزارة المالية للسلطة الفلسطينية، إلى أن إجمالي النفقات لسنة 2007، على الأساس النقدي، قد بلغ مليارين و567 مليون دولار؛ مقارنة بمليار و390 مليون دولار في سنة 2006، وبنسبة زيادة مقدارها 84.7%. وقد مثلت الأجور والرواتب ما نسبته 53.3%، أي ما مجموعه ملياراً و369 مليون دولار، مقارنة بـ 660 مليون دولار هو مجموع الرواتب المدفوعة سنة 2006، وهو ما يمثل 47.5% من ميزانية 2006 حسب بيانات وزارة المالية.

وقد تمّ تغطية عجز الموازنة عن طريق الدعم الخارجي لميزانية السلطة والذي بلغ ملياراً و12 مليون دولار في سنة 2007 (انظر جدول 8/4).

خامساً: المنح والمساعدات الخارجية

على الرغم من الحصار المشدد الذي فرض على الحكومة الفلسطينية المنتخبة منذ بداية عام 2006، وذلك عبر قطع المساعدات والمنح الخارجية، التي كانت توجه لدعم موازنة السلطة والاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى فرض القيود على البنوك العاملة لمنعها من التعامل مع الحكومة الفلسطينية، وعدم السماح لها بتمرير الأموال المحولة من بعض الجهات المانحة إلى حساب الخزينة الموحد، إلا أن المساعدات والمنح الدولية استمرت في عام 2006، ووفقاً لبيانات وزارة المالية فقد بلغ إجمالي المساعدات التي وصلت إلى السلطة الفلسطينية من مختلف المانحين (الاتحاد الأوروبي، والدول العربية والإسلامية، وروسيا، والمؤسسات والهيئات الدولية) خلال عام 2006 نحو 738.2 مليون دولار.

وبلغ حجم المساعدات والمنح الخارجية في سنة 2007 لدعم موازنة السلطة حوالي مليار و12 مليون دولار، حسبما تظهر أرقام وزارة المالية. غير أن التقديرات الأولية تشير إلى ارتفاع حجم المنح والمساعدات الدولية الكلي في سنة 2007 إلى حوالي مليار و416 مليون دولار.

ومن الجدير ذكره في هذا المجال هو أن جزء من هذه المساعدات جاء دون تنسيق مع الحكومة، وإنما عبر تدفقات غير منتظمة من حيث المحتوى، أو الإدارة، أو المواعيد الزمنية، مما حال دون القدرة على توجيهها أو حصرها، أو استثمارها وفق خطة أو رؤية موحدة على الأقل، مما أدى إلى إضعاف النظام المالي للسلطة الفلسطينية وجعلها أقل قدرة على التأثير في تطورات الاقتصاد.

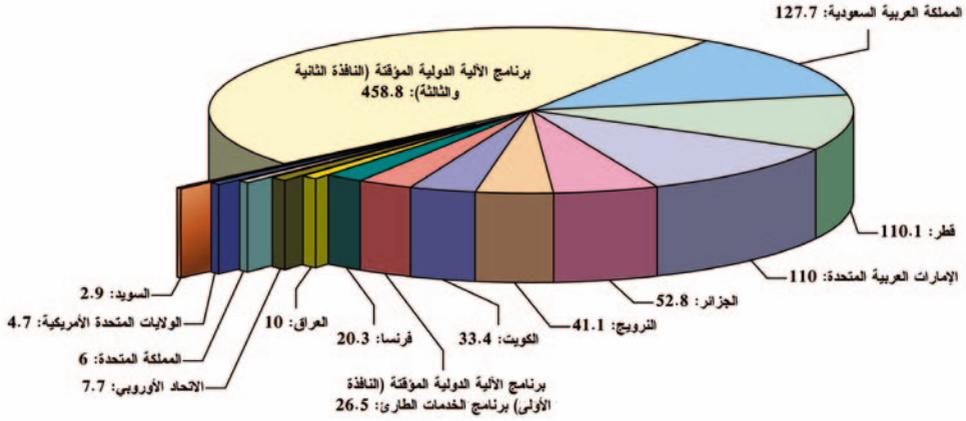
كما يلاحظ بأن مساعدات الدول والمؤسسات المانحة عادت إلى التدفق بشكل مباشر إلى السلطة الفلسطينية بعد تشكيل حكومة تصريف الأعمال، بعد أن كانت تأتي بأشكال أخرى غير مباشرة.

جدول 8/5: الدعم الخارجي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 2007 (بالمليون دولار)

البلدان الداعمة	2007
قطر	110.1
الإمارات العربية المتحدة	110
المملكة العربية السعودية	127.7
الجزائر	52.8
الكويت	33.4
العراق	10
فرنسا	20.3
السويد	2.9
النرويج	41.1
الولايات المتحدة الأمريكية	4.7
المملكة المتحدة	6
الاتحاد الأوروبي	7.7
برنامج الآلية الدولية المؤقتة (النافذة الثانية والثالثة)	458.8
برنامج الآلية الدولية المؤقتة (النافذة الأولى) برنامج الخدمات الطارئ	26.5
إجمالي التمويل الخارجي	1,012

المصدر: وزارة المالية - السلطة الوطنية الفلسطينية.

الدعم الخارجي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية 2007 (بالمليون دولار)



وقد أشار تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي، حول إجمالي المساعدات الأوروبية المقدمة عبر الآلية الدولية المؤقتة، إلى أن مجموع المبالغ المرصودة ضمن هذا البرنامج بلغت 421 مليون و70 ألف يورو (حوالي 632 مليون دولار) وذلك عبر ثلاث نوافذ على النحو التالي:

1. النافذة الأولى: وهدفت إلى توفير اللوازم الضرورية، وتغطية النفقات الجارية في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، وكانت بإدارة البنك الدولي وتحت اسم برنامج دعم الخدمات الطارئة.
2. النافذة الثانية: وهي ممولة من المفوضية الأوروبية بشكل منفرد وتدار من خلال الوحدة الإدارية للآلية الدولية المؤقتة وتتعلق بتوفير خدمات الكهرباء والرعاية الصحية والصرف الصحي.
3. النافذة الثالثة: وتوفر مساعدات مباشرة وإغاثية للعاملين في المجالات الإنسانية (صحة، تعليم، شؤون اجتماعية) وقد امتدت هذه المساعدات إلى نحو 77 ألف موظف مدني من موظفي السلطة الوطنية، وبلغ ما تم إنفاقه عبر هذه النافذة 225 مليون و960 ألف يورو (حوالي 339 مليون دولار).

خطة التنمية والإصلاح:

وفي هذا الإطار تعهدت 87 دولة وهيئة دولية، خلال "مؤتمر المانحين لقيام الدولة الفلسطينية"، الذي عقد في باريس بتاريخ 2007/12/17، بمساعدات تصل إلى حوالي 7.4 مليار دولار للسلطة الفلسطينية على مدى ثلاث سنوات. وكانت السلطة قد قدمت للمؤتمر خطة تنمية ثلاثية (خطة التنمية والإصلاح) تشمل السنوات 2008 إلى 2010. وتتسم الخطة بطابع إنقاضي، وتشمل إعادة إعمار البنية التحتية، وتوفير رواتب موظفي السلطة. وحددت الخطة ثلاثة أسس للتنمية الحقيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي:

1. فرض القانون والنظام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتنفيذ إصلاحات رئيسية تمكن السلطة من إيجاد اقتصاد مستدام، وبناء مؤسسات فاعلة تشكل نواة الدولة المستقلة.
 2. قيام "إسرائيل" بإزالة العقبات التي تعرقل سير عمل الحكومة والاقتصاد، وبالتالي قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.
 3. مطالبة المجتمع الدولي بمواصلة دعمه لضمود الشعب الفلسطيني، وتوفير دعم منسق ومرن للسلطة الفلسطينية.
- وتعدّ الخطة المانحين بتحقيق تغيير وتطوير حقيقيين في أربعة مجالات، هي: الحكم الرشيد، والمجال الاجتماعي، والقطاع الخاص، والبنى التحتية؛ حيث يستند تنفيذها إلى تطبيق الأسس الثلاثة أعلاه.

سادساً: الحصار والإغلاق الإسرائيلي

يلاحظ المراقب الاقتصادي بأن حالة الحصار والإغلاق التي مارستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الماضية كان لها تأثيرات كبيرة على كافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وذلك بسبب حالة الترابط والتشابك القائم بين الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، والاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى؛ حيث لم تفلح السنوات التي تلت اتفاقية أوسلو في تعزيز العمق العربي والإقليمي لهذا الاقتصاد، وبالتالي فكّ حالة التبعية والاعتماد على الجانب الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أن الحصار ليس جديداً، فهو سمة من سمات الاحتلال الإسرائيلي وجزء حيوي من سياسته، إلا أن الأضرار والخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2007 نتيجة للحصار الإسرائيلي كانت كبيرة؛ والتي كانت أبرز معالمها:

- انخفاض الطاقة الإنتاجية المستغلّة في المنشآت العاملة.
- انخفاض كبير في نسبة تشغيل الأيدي العاملة.
- تراجع حجم المبيعات بشكل كبير.
- تراجع عمل المنشآت العاملة في قطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات.
- تأثر قطاع الزراعة سلبياً بالإجراءات الإسرائيلية المتبعة والهادفة إلى تدمير وتخريب الأراضي الزراعية.
- تراجع حجم الاستثمار بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص بشكل كبير.

ونتيجة لسيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 14/6/2007، ازدادت حدة الحصار؛ حيث قامت "إسرائيل" بتطبيق سياساتها الرامية إلى خنق القطاع، فأغلقت جميع المنافذ من القطاع وإليه،



وعزلته عن العالم الخارجي، بل اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً في 23/9/2007 باعتبار قطاع غزة كياناً معادياً، وبناءً على هذا القرار تم فرض العقوبات على سكان القطاع، وذلك بمنع توريد المواد الغذائية والمحروقات إلا بكميات قليلة لا تكفي لسدّ حاجات سكان القطاع. وصدر تقرير للجنة الشعبية ضدّ الحصار على فلسطين، شرحت فيه أثر الحصار ونتائجه على كافة النواحي والقطاعات وعلى المليون ونصف من سكان القطاع. وقالت اللجنة إن الخسائر الشهرية المباشرة للحصار تزيد عن 45 مليون دولار شهرياً، وتتوزع على قطاع الصناعة بمعدل 15 مليون دولار، وعلى قطاع الزراعة بمعدل عشرة ملايين دولار، وعلى القطاعات الأخرى: التجارة والإنشاءات والخدمات والصيد بمعدل 20 مليون دولار شهرياً. ووفق التقرير فإن نسبة البطالة في القطاع تعدّت 60%.

ويمكن تلخيص آثار الإغلاق الكامل لقطاع غزة (في الفترة التي تلت سيطرة حماس على القطاع) كما يلي:

- إغلاق المعابر تسبب في وقف حركة الصادرات والواردات من قطاع غزة وإليه، مما أدى إلى التأثير سلبياً على قدرات القطاعات الاقتصادية كافة، وإلى معاناة شديدة في كافة مناحي الحياة.
- توقف أكثر من 90% من المنشآت الصناعية في القطاع عن العمل وانخفض عدد العاملين فيه من 35 ألف عامل إلى حوالي ألفي عامل، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الزراعة الذي توقف عن التصدير بصورة شبه كلية بالإضافة إلى تعرض أكثر من 80% من المحاصيل الزراعية للتلف، بسبب عدم السماح بدخول الأدوية والأسمدة والمبيدات وغيرها. إلى جانب التدهور الكبير في قطاعات الإنشاءات والتجارة والخدمات، وفقدان العاملين في هذه القطاعات لمصادر دخلهم نتيجة لتوقفهم عن العمل.
- الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (حوالي 10%)، مما أدى إلى تغيير إجباري في أنماط الاستهلاك لدى الأسر الفلسطينية.
- اتساع حجم البطالة والفقر، فالبطالة في قطاع غزة تصل إلى أكثر من 60% من مجموع القوى العاملة البالغة حوالي 300 ألف عامل.
- أصيب قطاع السياحة بشلل كامل، وأوشكت شركات ومكاتب السياحة والسفر على الإفلاس، كما أصاب الضرر أصحاب الفنادق حيث تدنت نسبة الإشغال إلى الصفر تقريباً. وبشكل عام، فإن النشاط الفندقية في قطاع غزة شهد تراجعاً خلال العام 2007 فيما يخص عدد النزلاء وليالي المبيت مقارنة مع العام 2006؛ حيث انخفض عدد النزلاء في الفنادق بنسبة مقدارها 38.3%، أما ليالي المبيت فقد انخفضت بنسبة مقدارها 17.6%.

ويعتقد كثير من الاقتصاديين بأن إجراءات الاحتلال جعلت من قطاع غزة منطقة كوارث من الدرجة الأولى، حيث يزرع السكان تحت حصار شل حركة الأفراد والبضائع من القطاع وإليه،

وقضى على أية تبادلات تجارية. فالقطاع يعتمد بشكل شبه كامل على استيراد البضائع من "إسرائيل" أو عبرها، ومنذ حصاره لم يسمح الاحتلال بإدخال أيّ من المواد الخام إلى القطاع، ولم يسمح بتصدير أيّ من منتجات القطاع.

سابعاً: العمل والبطالة ومستوى المعيشة

يتميز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي ترتفع فيه

معدلات الخصوبة والإعالة الاقتصادية ومتوسط عدد أفراد العائلة مقارنة بالمعدلات الإقليمية والدولية، حيث تبلغ نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً حوالي 45.5% من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما يبلغ معدل الخصوبة الكلية في الضفة والقطاع 4.6 مولوداً لكل امرأة؛ بواقع 4.2 مولوداً لكل امرأة في الضفة الغربية، و5.4 مولوداً لكل امرأة في قطاع غزة. وهذا ما يفسر معدلات النمو الطبيعية المرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما نسبة الإعالة الاقتصادية فقد ارتفعت، نتيجة لزيادة معدلات البطالة، من 4.8% في عام 2000 إلى 7.7% في شهر آب/ أغسطس 2007، وارتفعت في قطاع غزة إلى 8.5% لانعدام فرص العمل، وازدياد معدلات البطالة، وارتفاع نسبة الفقر وتسارع انتشاره وازدياد حدته بسبب الحصار والإغلاق المشدد من قبل سلطات الاحتلال. وبالتالي ازدادت نسب الفقر بين الأسر الفلسطينية؛ إذ ارتفعت نسبة السكان الفلسطينيين الذين يقعون تحت خط الفقر من 22% في عام 2000 لتصل سنة 2007 إلى حوالي 67% على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بينما بلغت مع نهاية سنة 2007، نسبة الفقر في قطاع غزة نحو 90%. وقد ارتفعت نسبة البطالة من 11% في عام 2000 لتصل إلى 40% في عام 2007، وفي قطاع غزة بلغت النسبة بعد الإغلاق والحصار المشددين أكثر من 60%.

وتجدر الإشارة إلى أن عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين يعملون داخل الخط الأخضر بشكل غير قانوني ودون الحصول على تصاريح عمل، وتشير بعض الأرقام إلى وجود أكثر من 50 ألف عامل فلسطيني يعملون في الداخل، في معظم الأحوال يتم استغلال وضعهم غير القانوني لابتزازهم والتهرب من دفع حقوقهم وأجورهم، إضافة إلى أن الجزء الأكبر منهم يعيش في ظروف صعبة وغير إنسانية، حيث يعيشون في مبانٍ مهجورة تفتقد إلى الخدمات الأساسية.

ثامناً: القطاع المصرفي

أظهرت مؤشرات عام 2007 نمواً في أعمال القطاع المصرفي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغت نسبته

22% بالمقارنة مع العام 2006؛ حيث تجاوز إجمالي أصوله سبعة مليارات دولار، وارتفع رأس المال المدفوع إلى 530 مليون دولار. كما ارتفعت الودائع لديه إلى أكثر من 5.1 مليار دولار. وقد نجح القطاع المصرفي في تجنب التجاذبات السياسية الناجمة عن الانقسام الذي حصل بعد عملية

الحسم في غزة، وإبعاد الجهاز المصرفي عن هذه الحالة قدر الإمكان. كما تجاوزت البنوك المخاطر التي ترتبت على مشكلة عدم دفع الرواتب والالتزامات الناتجة عنها، لما كانت تشكل من تهديد لبعض المصارف نظراً لارتفاع نسبة القروض المقدمة لقطاع الموظفين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة لإجمالي محفظة الإقراض.

وقد عانت البنوك العاملة في قطاع غزة من أزمات وضغوط كبيرة بسبب الحصار المالي الإسرائيلي على القطاع، الذي أدى إلى نقص العملات النقدية الأجنبية التي يستخدمها الفلسطينيون في تعاملاتهم الاقتصادية؛ حيث استمر التشويش على عمليات التحويلات المالية إلى قطاع غزة مما أنقص السيولة المتوفرة هناك. وذلك بالإضافة إلى تهديدات البنوك الإسرائيلية بقطع روابطها مع البنوك العاملة في قطاع غزة، إذا تعاملت مع حكومة حماس.

تاسعاً: الأسعار وغلاء المعيشة

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن جدول غلاء المعيشة في الضفة الغربية

وقطاع غزة لعام 2007، حيث سجلت أسعار المستهلك ارتفاعاً مقداره 2.69% خلال عام 2007 مقارنة بعام 2006، إذ ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس 1996=100) إلى 156.41 مقارنة بـ 152.31 خلال سنة 2006. ولعل من المناسب أخذ هذه النسبة بشيء من الحذر، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن أسعار المستهلك زادت بنسبة 10.5% خلال سنة 2007. وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نفسه، فإنه عند مقارنة شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2007 مع الشهر المناظر له من العام 2006، نجد أن نسبة ارتفاع الرقم القياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت 5.97%. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع تركّز في المواد التموينية والأساسية، مما يجعل الأسر الأكثر فقراً عرضة للتأثر بشكل أكبر بسبب هذا الارتفاع. فعلى سبيل المثال ارتفع سعر سلعة الطحين بنسبة 21.14% خلال شهر آب / أغسطس 2007، وسعر الخبز بنسبة 8.32%، وسعر منتجات الألبان والبيض بنسبة 4.66%، والزيوت والدهون بنسبة 5.28%، ومنتجات التبغ بنسبة 8.08%، والوقود والطاقة بنسبة 2.35%. ثم توالى الارتفاع على السلع الحيوية نفسها خلال الأشهر اللاحقة مع انخفاض في أسعار السلع الكمالية. وعند الأخذ بعين الاعتبار الاستهلاك في أسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني نجد أن حدة الارتفاع في الرقم القياسي تتضاعف لتصل إلى 13.6% و 12.9% على التوالي.

أما إذا تمّ التركيز فقط على قطاع غزة، وخصوصاً في النصف الثاني من سنة 2007، فسندجد أن المستهلك واجه معاناة هائلة بسبب الحصار الشامل؛ فقد شهدت أسواق القطاع نقصاً حاداً في المواد الغذائية الأساسية، واختفت أعداد كبيرة من الأصناف الغذائية، وشهد قطاع غزة ارتفاعاً في أسعار العديد من السلع والمواد الغذائية والضرورية. إذ يشير تقرير صادر عن مؤسسة

الضمير لحقوق الإنسان إلى أن نسبة ارتفاع الأسعار خلال ستة أشهر، نتيجة الحصار المشدد منذ منتصف حزيران / يونيو 2007، تراوحت ما بين 30-1,000% حسب توفر المخزون من البضائع المعروضة. وفيما يلي بعض الأمثلة على الارتفاع الحاد للأسعار، حسب تقرير أعدته مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان:

جدول 8/6: ارتفاع الأسعار في قطاع غزة في النصف الثاني من سنة 2007

بعد مرور ستة أشهر من الإغلاق		قبل الإغلاق في 2007/6/15		الوزن / العدد	السلعة
السعر بالدولار*	السعر بالشيكل	السعر بالدولار*	السعر بالشيكل		
15.7	60	9.9	38	كيلو واحد	اللحم
2.5	9.5	-	-	كيلو واحد	الدجاج
35.2	135	23.5	90	شوال (50 كغ)	الدقيق
30	115	28.7	110	شوال (50 كغ)	السكر
5.5	21	5	19	جالون (1 لتر)	زيت الزيتون
6.8	26	4.7	18	كيلو واحد	الشاي العادي
32.6	125	22.8	87.5	شوال (25 كغ)	الفاول
1.6	6	1.3	5	كيلو واحد	الحمص
52.2	200	4.2	16	شوال (50 كغ)	الإسمنت
70.5	270	10.4	40	شوال (50 كغ)	الإسمنت الأبيض
15.4	59	10.4	40	أسطوانة (14 كغ)	الغاز المنزلي
1.6	6	1.3	5.13	لتر واحد	البنزين
1.3	5	0.8	3	لتر واحد	السولار
1.3	5	0.8	3	لتر واحد	الكاز الأبيض
7.8-3.9	30-15	2.6-1.3	10-5	علبة واحدة	علبة السجائر
6	23	0.5	2	علبة حجم صغير	علبة المعسل

المصدر: مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان.
* سعر صرف الدولار الأمريكي 3.83 شيكل.

عاشراً: سوق فلسطين للأوراق المالية

على الرغم مما شهده عام 2007 من أحداث عصفت بمختلف مناحي الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن سوق فلسطين للأوراق المالية كان الأقل تضرراً، فقد أظهرت نتائج العام انخفاضاً معقولاً على مستوى قيم وأحجام التداول. فقد أشارت النتائج إلى أن حجم التداول قد وصل إلى ما يقارب 800 مليون دولار، كما بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق في نهاية العام 2007 ما يقارب 2.4 مليار دولار، أما عدد الصفقات فقد تجاوز 150 ألف صفقة، كما بلغ عدد الأسهم المتداولة ما يقارب 300 مليون سهم. وعلى مستوى أداء المؤشرات الرئيسية للسوق أغلق مؤشر القدس نهاية العام 2007 عند مستوى 527.26 نقطة، منخفضاً بما قيمته 77.74 نقطة، أي ما نسبته 12.85% عن إغلاق العام 2006. ويأتي هذا الانخفاض على خلفية تراجع مؤشرات كافة القطاعات، حيث سجل مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً بنسبة 23.14%، وانخفض مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 40.27%، كما انخفض قطاع التأمين بنسبة 3.75% وقطاع الخدمات بنسبة 8.82% وقطاع الاستثمار بنسبة 14.39%.

حادي عشر: التجارة الخارجية

ما يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات هيكلية بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وما يزال هذا الاقتصاد "اقتصاداً تابعاً" مرتبطاً بالتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية الإسرائيلية؛ وما يزال تحكّم "إسرائيل" بالمعابر والمطارات والحدود يؤثر بشكل هائل على التجارة الخارجية الفلسطينية. كما تعتمد "إسرائيل" من خلال ذلك إلى منح نفسها مزايا تفضيلية واحتكارية، بحيث تجبر الاقتصاد الفلسطيني على التعامل معها وتجعله في أحيان كثيرة الخيار الوحيد المتاح. ولذلك استحوذت "إسرائيل" سنة 2007 على 86% من الواردات التي تصل إلى مناطق السلطة الفلسطينية، في حين تقوم مناطق السلطة بتصدير 64% من صادراتها إلى "إسرائيل". وإذا كان قد حصل تخفيف جزئي من إجراءات الاحتلال عن الضفة الغربية، مقارنة بحصار خانق على قطاع غزة؛ فإن الاحتلال الإسرائيلي البغيض يظل جاثماً على كلا المنطقتين بحيث يمنع الاقتصاد الفلسطيني من أية انطلاقة حقيقية، تُعبّر فعلاً عن قدرات الإنسان الفلسطيني وإمكاناته.

تظهر أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن مجمل الصادرات الفلسطينية لسنة 2007 قد بلغ 397.4 مليون دولار مقارنة بـ 339.1 مليون دولار سنة 2006؛ أما مجموع الواردات سنة 2007 فبلغ مليارين و605 ملايين دولار، مقارنة بـ 835.4 مليون دولار سنة 2006. ويظهر الجدول التالي التجارة الخارجية الفلسطينية مع دول العالم وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

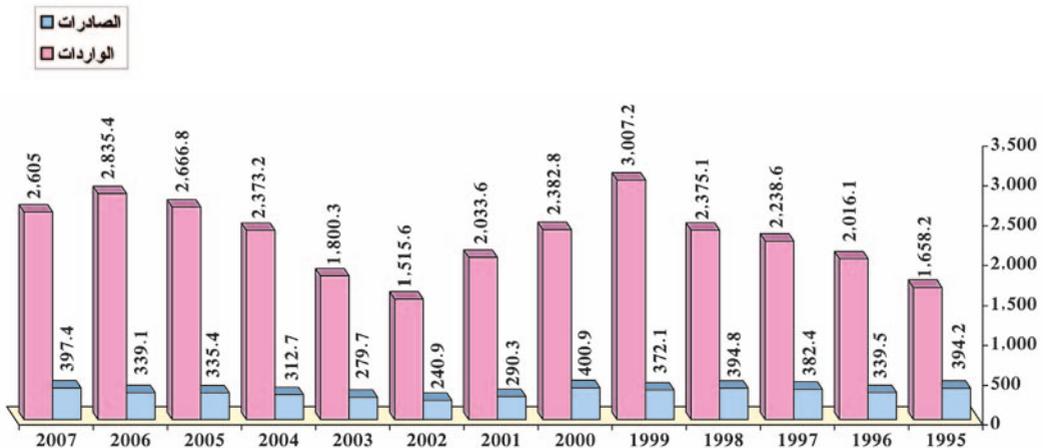
جدول 8/7: إجمالي قيمة الصادرات والواردات وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري للضفة

الغربية* وقطاع غزة 1995-2007 (بالمليون دولار)

السنة	إجمالي قيمة الصادرات	إجمالي قيمة الواردات	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
1995	394.2	1,658.2	-1,264	2,052.4
1996	339.5	2,016.1	-1,676.6	2,355.6
1997	382.4	2,238.6	-1,856.2	2,621
1998	394.8	2,375.1	-1,980.3	2,769.9
1999	372.1	3,007.2	-2,635.1	3,379.3
2000	400.9	2,382.8	-1,981.9	2,783.7
2001	290.3	2,033.6	-1,743.3	2,323.9
2002	240.9	1,515.6	-1,274.7	1,756.5
2003	279.7	1,800.3	-1,520.6	2,080
2004	312.7	2,373.2	-2,060.5	2,685.9
2005	335.4	2,666.8	-2,331.4	3,002.2
**2006	339.1	2,835.4	-2,496.3	3,174.5
***2007	397.4	2,605	-2,207.6	3,002.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* باستثناء منطقة شرق القدس التي ضمها "إسرائيل" إليها.
** بيانات أولية/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*** بيانات مقدرة.

إجمالي قيمة الصادرات والواردات للضفة الغربية وقطاع غزة 1995-2007 (بالمليون دولار)



ثاني عشر: إدارة السلطة والحكومة للوضع الاقتصادي

لقد كان لعدم امتلاك السلطة الفلسطينية لرؤية اقتصادية وتنموية، ونتائج وخيمة على الاقتصاد الفلسطيني. بل كان الواقع الاقتصادي في ظل وجود السلطة الفلسطينية أسوأ من نواحي كثيرة، بالمقارنة مع الفترات التي سبقت مجيئها بعد اتفاقية أوسلو. إن أساس المأزق الاقتصادي المتزايد في ظل وجود السلطة الفلسطينية هو غياب سيادتها على الأرض والسكان؛ فهي لا تملك اتخاذ قرارات سيادية على الأرض الفلسطينية وتنفيذها. كما جاءت اتفاقية باريس الاقتصادية لتكرس التبعية، ولتضع قيوداً إضافية على الاقتصاد الفلسطيني لزيادة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي؛ إذ أبقى بروتوكول باريس آليات تنفيذه مرهونة بموافقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي، التي تملك السيطرة الكاملة على الأرض والحدود والمعابر والحواجز، وبالتالي السيطرة على قطاعي التجارة الداخلية والخارجية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وظل الاحتلال الإسرائيلي بعد مجيء السلطة هو المتحكم الفعلي بالاقتصاد، وبإمكانيات تطوره ونموه.

لقد كان على السلطة الفلسطينية وضع خطط للتحرر من قيود الاحتلال وتشجيع قيام قطاع اقتصادي عام، يعمل على إنتاج جزء من الاحتياجات الأساسية للسوق المحلية، ومساعدة القطاع الخاص على زيادة استثماراته في القطاعات الإنتاجية، بدلاً من بناء جهاز بيروقراطي متخم ومترهل جعل من نفقات السلطة أكثر بكثير من مواردها، وأخضعها لاشتراطات الدول المانحة التي جاءت بوصفات لزيادة وتعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة للاقتصاد الإسرائيلي.

وقد أسهم سوء الإدارة والفساد، اللذان تميزت بهما السلطة الفلسطينية، في تعميق المأزق الاقتصادي الفلسطيني وزيادة تبعيته للإملاءات والإرادات الخارجية. حيث تعاضمت تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال وتفاقت أزماته، وأظهرت المؤشرات الكلية لهذا الاقتصاد زيادة كبيرة في معدلات البطالة، والديون الخارجية والداخلية، وارتفعت الأسعار، وانخفضت القدرة الشرائية للمواطن، كما انخفضت القدرة على الادخار، وزادت تبعية التجارة الفلسطينية للاحتلال.

وللخروج من المأزق الاقتصادي الذي تعيشه الضفة الغربية وقطاع غزة يجب تغيير النهج السائد حالياً واتباع سياسات مغايرة، يكون هدفها التحرر وفكّ تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال. وذلك من خلال تبني سياسات تقوم على تطوير الإنتاج الوطني وتشجيع الاستثمار

المنتج، ومحاربة الفساد واتباع سياسات إدارية علمية تتمتع بالمصداقية والشفافية. إن عملية فكّ ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي لن تنجح إلا إذا كان هناك سياسات وخطط وممارسات على الأرض، تعمل على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصادات العربية والاستفادة من إمكانيات الأسواق العربية، والوصول إلى علاقات اقتصادية خارجية حرة ومتنوعة.

أسهمت سياسات وممارسات
ثالث عشر: الارتباط الاقتصادي بـ"إسرائيل" سلطات الاحتلال الإسرائيلي

في تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وأوجدت تشوهات بنيوية فيه، وجعلته ضعيفاً وهشاً وتابعاً. فالسيطرة على المعابر والحدود جعلت التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الكاملة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، وأصبح السوق الفلسطيني ثاني أكبر سوق للصادرات الإسرائيلية. ولذلك ظلّ إسهام القطاع الصناعي في حدود النسبة التي كان عليها في سنة 1967. ونتيجة للحصار والإغلاق ومنع تنقل الناس والبضائع وفصل الأسواق وتدمير البنى التحتية والتحكم بالتجارة الخارجية، عانى الناتج المحلي الإجمالي من تذبذبات أثرت على مستوى وتطور الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أدى إخضاع الاقتصاد الفلسطيني لوحدة جمركية إجبارية في ظلّ سوق مفتوحة وعلاقة تبعية بين سوقين أحدهما قوي والآخر ضعيف، بالإضافة إلى فرض ضرائب مباشرة عالية على الاقتصاد الفلسطيني، إلى مزيد من الضعف والإلحاق والتبعية، وترسيخ ستمته كإقتصاد خادم. وأتاح استخدام العملة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة الإمكانية لسلطات الاحتلال لإحكام السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني وتطوره وزيادة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وتأثره بشكل مباشر بالتغيرات في قيمة الشيكل والسياسة النقدية الإسرائيلية، وإضعاف قدرات الشعب الفلسطيني على الادخار والاستثمار.

خاتمة

لا نستطيع الحديث عن الأزمة الاقتصادية العميقة التي تعانيها الضفة الغربية وقطاع غزة ومحاولة إيجاد الحلول لها، دون النظر إلى الواقع الفلسطيني الحالي، والمتمثل بوجود الاحتلال وممارساته العنصرية، وما يجري حالياً من جهود لتكريس الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وما نتج عن ذلك من مظاهر ومؤشرات التمزق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وصولاً



إلى المأزق المتمثل في استفراد الكيان الإسرائيلي بشكل ومضمون الحلول المقترحة وفق رؤيته السياسية والأمنية، ودفع الشعب الفلسطيني إلى اليأس والشعور بالعجز، إلى جانب تآكل وضعف النظام السياسي الفلسطيني في السلطة والمنظمة معاً، مما سيؤدي إلى تدمير المشروع الوطني التحرري الفلسطيني برمته. وعليه فإن إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة يتطلب العمل على وضع صيغة ورؤية جديدة تتخطى الطرق والأساليب السابقة، وتعمل على إيجاد معادلة تمزج ما بين السياسي والاقتصادي في آن معاً. فكل الظواهر تشير إلى صعوبة التوفيق بين تطور الاقتصاد الفلسطيني ونموه، ووجود الاحتلال الإسرائيلي وسياساته المدمرة.

مراجع الفصل الثامن

1. أحمد مجلاني، الأداء الاقتصادي للحكومة الفلسطينية العاشرة، سلسلة "أوراق تقييم أداء" (1). رام الله: معهد السياسات العامة، 2007.
2. أرشيف معلومات حول الوضع الاقتصادي الفلسطيني في الضفة والقطاع 2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
3. البنك الدولي، الاستثمار في الإصلاح الاقتصادي والتنمية الفلسطينية، كانون الأول / ديسمبر 2007.
4. تقرير معهد دراسات التنمية "IDS"، مستوى البطالة في غزة يتزايد جرّاء الحصار والإغلاق الإسرائيلي، آذار / مارس 2008.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:
 • الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الأول 2007)، رام الله، حزيران / يونيو 2007، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/pressQ1_%2007_A_PDF_TOTAL.pdf
 • الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2007)، رام الله، تشرين الثاني / نوفمبر 2007، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/pressQ3%2007_A.pdf
 • الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2007)، رام الله، نيسان / أبريل 2008، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/PressQ4_A.pdf
 • جدول غلاء المعيشة الفلسطيني، عام 2007، 2008/1/22، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/CPI_ARABIC_%202007.pdf
 • جهاز الإحصاء يصدر النتائج الأولية للتجارة الخارجية الفلسطينية للسلع لعام 2006، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Press_Release6-Arabic.pdf
 • د. شبانه رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد العام 2007، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/h2007.pdf
 • د. شبانه يعلن عن التنبؤات الاقتصادية لعام 2008، 2008/4/16، في:
<http://www.pcbs.gov.ps/desktopmodules/NewsScrollArabic/newsscrollView>.



aspx?ItemID=577&mID=11171

- المؤشرات الرئيسية للحسابات القومية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1994-2006 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997.
- مسح القوى العاملة، دورة (تشرين أول-كانون أول، 2007) الربع الرابع، 2007، 2008/3/9.
- ندوة حول غلاء المعيشة خلال العام 2007، نابلس، آذار / مارس 2008.
- 6. الحصار والإغلاق الإسرائيلي وأثره على قطاع غزة، موقع القدس أون لاين، نقلاً عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، كانون الأول / ديسمبر 2007.
- 7. زياد عبد القادر، فلسطين عاشت سبع سنوات عجاف، ملخص تقرير صادر عن منظمة أونكتاد التابعة للأمم المتحدة.
- 8. سام بحور وإياد جوده، "أنقذوا القطاع الخاص في فلسطين"، شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، أيلول / سبتمبر 2007.
- 9. سمير عبد الله، إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الهيئة العامة للاستعلامات، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004.
- 10. سوق فلسطين للأوراق المالية، حصاد عام 2007، 2008/1/28.
- 11. غازي الصوراني، "حالة الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة وإمكانية التنمية وخلق فرص عمل في ظل الحصار"، من ندوة معهد دراسات التنمية المعقودة في جامعة الأقصى، غزة، 2007/12/2.
- 12. الغرفة التجارية الفلسطينية، الاقتصاد الفلسطيني يخسر مليون دولار يومياً، غزة، تشرين الثاني / نوفمبر 2007.
- 13. القطاع الصناعي في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2008.
- 14. القطاع الصناعي في قطاع غزة على وشك الانهيار الكامل جرّاء سياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الهيئة العامة للاستعلامات، السلطة الوطنية الفلسطينية، تشرين الثاني / نوفمبر 2007.
- 15. اللجنة الشعبية ضد الحصار على فلسطين، معاناة أهالي قطاع غزة، كانون الثاني / نوفمبر 2008.
- 16. مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، تقرير بشأن سياسة دولة الاحتلال بإغلاق قطاع غزة، انظر: <http://www.aldameer.org/report%20aldameer20082.doc>
- 17. ماهر تيسير الطباع، تقرير اقتصادي شامل حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني في محافظات غزة نتيجة إغلاق المعابر خلال الفترة من 2007/6/15 حتى 2007/11/10، تشرين الثاني / نوفمبر 2007.
- 18. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار):

- دراسة حول القطاع الزراعي الفلسطيني ومظاهر التهميش والتشويه التي تعتريه، 2006.
- ملخص تقرير: البنية التحتية التي تحتاجها التجارة الفلسطينية، كانون الثاني / يناير 2008.
- 19. المجلس التشريعي الفلسطيني، مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية للسنة المالية 2007، 2007/1/16.
- 20. المفوضية الأوروبية، تقرير حول إجمالي المساعدات الأوروبية المقدمة عبر الآلية الدولية المؤقتة، 2007/7/20.
- 21. ميرة النابلسي ونضال العالول، الاقتصاد الفلسطيني في غرفة الإنعاش، موقع الجزيرة نت، 2008/2/26.
- 22. ناصر المعلم، "مسؤولية العرب تجاه دعم الاقتصاد الفلسطيني"، جريدة أخبار الخليج، البحرين، 2007/12/11.
- 23. نبيل السهلي، السلطة الوطنية الفلسطينية والحد من أزمة المساعدات الدولية، الجزيرة نت، 2007/2/22.
- 24. ورشة عمل: المآزق الوطني الفلسطيني وسبل الخروج منه سياسياً واقتصادياً وأمنياً، تنظيم: مركز دراسات الأسرى المحررين (تكوين)، جمعية الأسرى المحررين، رام الله، 2007/2/4.
- 25. وزارة التخطيط الفلسطينية: <http://www.mopic.gov.ps>
- 26. وزارة المالية الفلسطينية:
- الإيرادات والنفقات للسلطة الوطنية للسنة المالية 2006، الصفحة الإلكترونية.
- تفاصيل التمويل الخارجي – المنح، رام الله، 2007.
- تقرير الدعم الخارجي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2007، الربعي والنصف سنوي والسنوي، في:
- <http://www.pmf.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/table5%20quarter%202007%20arabic.pdf>
- تقرير العمليات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس النقدي) 2007، الربعي والنصف سنوي والسنوي بالمقارنة مع عام 2006، في:
- <http://www.pmf.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/table3%20quarter%202007%20arabic.pdf>
- المنح والمساعدات الخارجية عام 2006، الصفحة الإلكترونية.
- 27. الوضع الاقتصادي العام والتطورات المصرفية والتطوير الذي تشهده سلطة النقد، ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في مدينة الخليل، آذار / مارس 2008.
- 28. Palestinian National Authority, *Building a Palestinian State: Towards Peace and Prosperity*, Paris, 17/12/2007

The Palestinian Strategic Report 2007

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2007



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، والذي يصدر للعام الثالث على التوالي. وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية.

يتميز التقرير بأن معلوماته محدّثة حتى نهاية 2007، وأنه قد قام بإعداده نخبة متميّزة من الأساتذة المتخصصين.

وعلى الرغم من حالة الانقسام المؤسفة التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وعلى الرغم من سخونة العديد من المواضيع وحساسيتها، فإن مركز الزيتونة حرص على الالتزام بخطّه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون هذا التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-25-6



9 789953 500256



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

